المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	06-03-2006	العـــدد :	13769
الصفحـات :	12	المسلسل :	86

قال إن جهود المملكة لتحرير الأسواق ولّدت مناخاً من الثقة أشاد به المراقبون الدوليون.. شيراك:

السعودية قوة اقتصادية مزدهرة وشريك مهم لمواجهة التحديات الجديدة

الرياض - بادي البدراني وصنيتان المريخي

تصوير : عبداللطيف الحمدان

أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك، أن السعودية تعتبر قوة اقتصادية مزدهرة وتحظى بالاحترام لدورها الأساسي الذي يسهم في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، واصفاً إياها بأنها دولة تتمتع بكل المؤهلات لمواجهة التحديات الاقتصادية لهذا القرن.

وقال شيراك مخاطباً أكثر من ٣٠٠ من رجال الأعمال السعوديين والفرنسيين حضروا اللقاء الاقتصادي السعودي الفرنسي الذي عقد امس في الرياض، ان قطاع الأعمال السعودي سيستفيد من الدفع الناجم عن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية الذي سيتيح وصول العديد من المنافسين الأجانب إلى السوق السعودي سواء كانوا من المستثمرين في الصناعة أو التجارة أو شركات تقديم الخدمات.

وأضاف الرئيس الفرنسي أن هذا الأمر يعتبر تحدياً كبيراً، إلا أنه أعرب عن قناعته بأن الشركات السعودية ستعرف كيف تتكيف مع الواقع الجديد.

وشدد شيراك على أن الجهود التي باشرت بها الحكومة السعودية في مجال تحرير الأسواق بدفع من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تشجع على ذلك، مشيداً بالخطوات السعودية المتمثلة في تشريع عملية التخصيص وإعادة صياغة النصوص الرئيسية التي تحكم أسواق رؤوس الأموال وتنظيم العمل والاستثمارات الأجنبية. لافتاً إلى أن هذه التطورات ولدت مناخاً من الثقة أشاد به المراقبون الدوليون.

وقال الرئيس الفرنسي جاك شيراك : دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تتيح لي أن أعبر له عن صداقتي الوفية، وأن أؤكد له في بداية عهده مساندة فرنسا للتوجهات التي خطها لسياسة المملكة، موضحاً أن هذه الزيارة تندرج في إطار الحوار المنتظم والقائم على الثقة، كما انها تجسد العلاقات التي تربط المملكة بفرنسا بشكل وثيق.

شيراك يستمع لكلمة رئيس مجلس الغرف السعودية

وبين أن السعودية لاعب أساسي على الساحة الدولية بالنسبة لفرنسا سواء من حيث ثقلها النوعي أو دورها المشجع على الاعتدال في منطقة مضطربة، وهي شريك هام لمواجهة التحديات الجديدة في عالم يعيش الكثير من التحولات.

ولفت الرئيس الفرنسي إلى أن محادثاته مع القيادة السعودية وضحت له التوجهات الاقتصادية للمملكة ومشاريعها الإصلاحية الطموحة وإرادتها في متابعة التنويع الذي لا بدّ منه للاقتصاد السعودي، مشدداً على أن الوقت قد حان للارتقاء بالعلاقة الاقتصادية السعودية الفرنسية إلى مستوى العلاقة السياسية الممتازة.

وأضاف : علاقاتنا الثنائية عريقة وحامة فالمملكة هي ثاني شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط والأدنى، كما أن التطور الهائل في مبادلاتنا عام ٢٠٠٥ يبين أننا نسير على الدرب الصحيح، لكنه قال ان الضعف النسبي للصادرات والاستثمارات الفرنسية في المملكة وافتقاد التنوع في مبادلاتنا دليل على ما يتعين علينا القيام به في المستقبل.

وقال شيراك مخاطبا قطاع الأعمال السعودي، ان الرسالة التي جئت لأوجهها لكم هي حث الشركات الفرنسية على زيادة التزامها في الأسواق السعودية وإقناع أصدقائنا السعوديين بالخبرة الفرنسية المتميزة وبإرادتنا بالتعاون معكم، مبيناً أن الشركات الفرنسية هي في ذروة المعرفة والابتكار وتشهد لها بذلك التجارب العديدة الناجحة في نقل الكفاءات في المملكة وفي بلدان أخرى في المنطقة.

وأوضح أن السعودية وفرنسا تمكنتا في مجال الطيران والدفاع من إقامة علاقات متينة وقديمة، وأن الشركات الفرنسية مثل تاليس وداسو وبيوروكوبتر مستعدة لتقديم كفاءاتها للمملكة، أما في مجال الطاقة فإننا نأمل بتعزيز شراكتنا وخبرة توتال والمعهد الفرنسي للنفط تحت تصرفكم.

وقال : بفية تلبية الاحتياجات السعودية في مجال البنى التحتية فإن الشركات الفرنسية المتخصصة وذات الخبرة مثل ألستوم للطاقة والمواصلات، ودو فنسي للأشغال الكبرى، فيوليا وسويس للمياه وشبكات

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 06-03-2006 العـــدد : 13769
الصفحـات : 12 المسلسل : 86

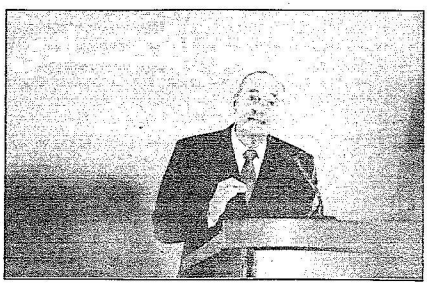

شيراك يخاطب قطاع الاعمال السعودي

الصرف الصحي، وألكاتل لشبكات الاتصالات والعديد من الشركات الأخرى تود المساهمة في انجاز البرامج السعودية الاستثمارية الطموحة .

وأكد جاك شيراك أن صداقتنا هو مضاعفة تواجد الشركات الفرنسية في المملكة وتوسيع مجالات عملها، مبيناً أن عدد الشركات الفرنسية الموجودة في السوق السعودي حالياً يصل الى نحو ٦٠ شركة يعمل بها أكثر من ١٢ الف شخص، مضيفاً : علينا ان نعمل على تعزيز هذا التواجد لنساهم في التطور المذهل للسعودية ولنشارك في الأولوية التي حددتها السعودية والتي تدرك فرنسا مدى أهميتها لمستقبل المملكة الا وهي خلق فرص عمل للشباب السعودي.

وأعرب الرئيس الفرنسي عن أمنياته بأن تستمر دينامية النمو هذه وأن تترجم من خلال تواجد فرنسي متزايد سواء عن طريق الاستثمارات الصناعية أو تأسيس شركات مشتركة أو تطوير الشراكات التجارية، لافتاً إلى أن فرنسا التي اختارت نهج الاقتصاد المفتوح راغبة في استقبال المستثمرين السعوديين على أراضيها بأعداد كبيرة، مبيناً أن اليد العاملة الماهرة والتكنولوجيا وقوة الاقتصاد الحديث والمنفتح على العالم وخيار اليورو كعملة قوية وثابتة جميعها عوامل هامة تشجع على الاستثمار في فرنسا.

في المقابل، قال عبدالرحمن الراشد رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية إن العلاقات بين قطاعي الأعمال السعودي والفرنسي أثمرت عن إنجازات كبيرة تصب في تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك.

وشدد الراشد في كلمة ألقاها خلال اللقاء على ضرورة إيجاد وتنفيذ آليات عمل تحقق مستويات أعلى من التعاون بين قطاعي الأعمال السعودي والفرنسي خلال المرحلة المقبلة نظرا لما تواجهه الساحة الاقتصادية من تحديات تتمثل في تحرير التجارة وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال، وقيام التكتلات الاقتصادية وازالة الحواجز الجمركية وغيرها.

وأوضح الراشد إنه لمواجهة هذه التحديات فقد بادرت المملكة باتخاذ العديد من التوجهات الهادفة إلى تعزيز اقتصادها كإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي بهدف توفير مناخ استثماري ملائم يتواكب مع متطلبات العولمة والانفتاح الذي يعيشه العالم.

وبين إن الاقتصاد السعودي إلى وقت قريب كان يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، إلا أن الجهود المستمرة في عملية التنمية الاقتصادية، وإدخال العديد من الإصلاحات الاقتصادية، ساهم في تحقيق إنجازات هامة خلال السنوات الأخيرة مما أوصلها إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا لتحتل المركز ١٥ بين اقتصاديات العالم، ومن المتوقع أن تعزز مكانتها العالمية خلال الأعوام القليلة المقبلة خاصة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، حيث ساهم القطاع الخاص السعودي في تحقيق هذه التطورات من خلال مساهمته بنسبة ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٠٥، والذي يتوقع أن يكون له دور ريادي خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح الراشد إن حجم التبادل التجاري في ارتفاع مستمر وخاصة خلال السبع سنوات الأخيرة، حيث تجاوز ١٨ مليار ريال خلال ٢٠٠٤، وتشير آخر الإحصائيات إلى أن واردات المملكة من فرنسا بلغت خلال ٢٠٠٤ نحو ٤ مليارات ريال، وصادراتها غير النفطية إلى فرنسا حوالي ٢٤٨ مليون ريال، إلا أن حجم الاستثمارات المشتركة ليس بحجم الطموحات مقارنة بالحجم الاقتصادي للبلدين، مبينا أنه لم يتجاوز ٤ مليارات ريال تمثل حصة الشريك السعودي فيها ٣ في المائة.

وتعد فرنسا الشريك التجاري الثامن للسعودية حسب حجم صادراتها للمملكة، حيث تمثل واردات المملكة من فرنسا ٣,٣٣ في المائة من الحجم الكلي للواردات.

وتتركز أهم الواردات السعودية من فرنسا في لحوم الدواجن، والشعير، والعطور، والأدوية، وكبسولات التقجير، أما أهم صادراتها إلى فرنسا فهي زيوت نفط خام وغازاتها، وهيدروكربونات لادورية، وبوليمرات إيثيلين، وكحولات لادورية ومشتقاتها، وأغطية وصفائح بلاستيك.